

تقدم الجيش في غريان يفاقم الأزمة بين الإسلاميين والسراج

طرابلس - يواجه رئيس الحكومة الليبية فايز السراج حملة تخوين رافقت خسارة ميليشياته لمواقع في مدينة غريان وسط أنباء عن قرب دخول الجيش إلى قلب المدينة الواقعة غرب البلاد والتي خسرها في نهاية يونيو الماضي. واتهمت شخصيات مقربة من تيار الإسلام السياسي السراج بالتقصير وحتى الناصر ضد الميليشيات التي تسيطر على المدينة، وهو ما يعقّد أزمة الثقة المتفائلة بين الطرفين منذ إطلاق الجيش لمعركة تحرير طرابلس في 4 أبريل الماضي.

وقال عضو مجلس الدولة وحيد برشان "إن حكومة الوفاق تعلم بحشد قوات من جهة العربان ولم تفعل شيئا"، لافتا إلى أن "قتال الشباب دون تغطية جوية يجعل ما يحصل ليس بحرب بل مذبحنة". وأضاف "اطالب حكومة الوفاق بدعم عالي لجبهات غريان. خذلان غريان وكل الجبهات، خيانة وتواطؤ مع قوات حفتر". وتابع "إذا سقطت غريان، فلتنسقط حكومة الوفاق. فشل غير مقبول يدفع فاتورته شبابنا الأحرار".

ويدوره اتهام يوسف بديري، عميد بلدية غريان المنتهية ولايته والذي عاد لتولي منصبه بعد سيطرة الميليشيات على المدينة في يونيو الماضي، حكومة الوفاق بالخيانة.

وقال بديري في تصريحات إعلامية محلية إن "حكومة الوفاق تركت قواتنا دون تعزيرات وتحمل مسؤولية ما يحدث الآن في المدينة للمسؤول عن الجانب العملياتي العسكري ونطالب بتغيير إدارة المعركة بالكامل".

وسبق لشخصيات محسوبة على الإسلاميين أن هددت باستبدال حكومة الوفاق بحكومة حرب أو حكومة ثوار بسبب ما اعتبرته تقصيرا من السراج في إدارة المعركة.

وتتهم شخصيات محسوبة على تيار الإسلاميين مستشاري فايز السراج وفي مقدمتهم تاج الدين الزاوي، برفض التعامل مع الدول الداعمة لتيارهم على غرار قطر وتركيا ويعرقله دعم جبهات القتال بالأموال.

وترددت أنباء عقب شهر من بدء المعركة في طرابلس عن عزل الإسلاميين للسراج بشكل غير رسمي وتكليف وزير الداخلية فتحى باشاغا بمهمة إدارة المعركة.

وتمكنت قوات الجيش الأثين من السيطرة على عدة مواقع في مدينة غريان. ونقلت صحيفة "العنوان" الليبية عن مصادر عسكرية لم تذكرها تايديها سيطرة وحدات من القوات المسلحة على منطقتي الصلاحيات ومروان الواقعتين في ضواحي غريان.

وأشارت المصادر إلى أن القوات المسلحة أصبحت على بعد بضعة كيلومترات من مدينة غريان وذلك بعد بسطت سيطرتها على كل من المغاربة ووادي التفاح الكشافة، وتغربة التي لا تبعد سوى 9 كيلومترات عن قلب غريان.

مخاوف من اكتساح الشعبويين والإسلاميين السباق الرئاسي التونسي

المجتمع المدني يحذر القوى الحداثية من استمرار التشتت



الطرق سالكة نحو قرطاج

ومع ذلك يشك المراقبون في قدرة هذه المبادرات على التأثير على الشارع التونسي، الذي يفقد يوما بعد يوم ثقته في الأحزاب التقليدية ولم تعد تغريه الوعود. وحذر عبدالعزيز المسعودي، عضو مجموعة "يساريون لتصحيح المسار"، من أن انقسام العائلة الديمقراطية ينعكس سلبا على نتائج الانتخابات التشريعية لكن الخطر الأكبر من وجهة نظره أن "هذا الانقسام لا يخدم مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس".

وزادت تعقيدات المشهد السياسي في تونس منذ توقيف المرشح الرئاسي البارز نبيل القروي، ووجهت إلى القروي وشقيقه غازي في 8 يوليو تهمة "تبييض الأموال"، وقد أوقف الأول الجمعة في أثناء عودته من باجة في شمال غرب البلاد حيث افتتح مقرا جديدا لحزبه.

واتهم حزب "قلب تونس" رئيس الوزراء يوسف الشاهد بالسعي إلى قطع الطريق على منافسه القوي، مما يفاقم التوتر قبل ثلاثة أسابيع من موعد إجراء الانتخابات الرئاسية. وتكشف هذه الخطوة عن مخاوف حقيقية من نجاح شخصية شعبية مثل نبيل القروي في الانتخابات الرئاسية.

ويعتقد رجل الأعمال وقطب الإعلام نبيل القروي أن انتخابات 2019 ستعلن

هذه العائلة إلى الدور الثاني ولن تكون أصوات الناخبين كافية. وأشار نور الدين الترهوني الناشط بالمجتمع المدني لـ "العرب"، إلى أن "المنشهد الانتخابي بلغ مرحلة مرتبكة، وعلى الرغم من تجنب المناصب العليا منذ عام 2014، فلا يزال حزب حركة النهضة هو أكبر حزب في البلاد، ويحتفظ بقاعدة شعبية ممتدة حتى في المدن والقرى الصغيرة في جنوب البلاد وشمالها على عكس الأحزاب العلمانية التي شهدت انشقاقات وصراعات عصفت بكيان العديد منها.

وشهد حزب نداء تونس الفائز بانتخابات 2014 انشقاقات كبيرة هزت صفوفه وغادر العديد من القادة من بينهم رئيس الحكومة يوسف الشاهد الذي أسس حزبه "تحيا تونس" وأصبح ثاني قوة في البرلمان بعد النهضة.

ويجمع المراقبون على أن حزب النهضة يظل المستفيد الأول من خلافات بقية الأحزاب العلمانية المنافسة له، حيث يدعم تشتت الحداثيين مرشحه للرئاسة عبدالفتاح مورو.

وعبر دعوته التي حصدت إضاءا أكثر من 400 شخص، براهن المجتمع المدني على خلق استقطاب جديد يمر بإعادة جميع العائلة القديمة لكسر هيمنة الإسلاميين في الانتخابات.

هذه العائلة إلى الدور الثاني ولن تكون أصوات الناخبين كافية. وأشار نور الدين الترهوني الناشط بالمجتمع المدني لـ "العرب"، إلى أن "المنشهد الانتخابي بلغ مرحلة مرتبكة، وعلى الرغم من تجنب المناصب العليا منذ عام 2014، فلا يزال حزب حركة النهضة هو أكبر حزب في البلاد، ويحتفظ بقاعدة شعبية ممتدة حتى في المدن والقرى الصغيرة في جنوب البلاد وشمالها على عكس الأحزاب العلمانية التي شهدت انشقاقات وصراعات عصفت بكيان العديد منها.

وشهد حزب نداء تونس الفائز بانتخابات 2014 انشقاقات كبيرة هزت صفوفه وغادر العديد من القادة من بينهم رئيس الحكومة يوسف الشاهد الذي أسس حزبه "تحيا تونس" وأصبح ثاني قوة في البرلمان بعد النهضة.

ويجمع المراقبون على أن حزب النهضة يظل المستفيد الأول من خلافات بقية الأحزاب العلمانية المنافسة له، حيث يدعم تشتت الحداثيين مرشحه للرئاسة عبدالفتاح مورو.

وعبر دعوته التي حصدت إضاءا أكثر من 400 شخص، براهن المجتمع المدني على خلق استقطاب جديد يمر بإعادة جميع العائلة القديمة لكسر هيمنة الإسلاميين في الانتخابات.

هذه العائلة إلى الدور الثاني ولن تكون أصوات الناخبين كافية. وأشار نور الدين الترهوني الناشط بالمجتمع المدني لـ "العرب"، إلى أن "المنشهد الانتخابي بلغ مرحلة مرتبكة، وعلى الرغم من تجنب المناصب العليا منذ عام 2014، فلا يزال حزب حركة النهضة هو أكبر حزب في البلاد، ويحتفظ بقاعدة شعبية ممتدة حتى في المدن والقرى الصغيرة في جنوب البلاد وشمالها على عكس الأحزاب العلمانية التي شهدت انشقاقات وصراعات عصفت بكيان العديد منها.

وشهد حزب نداء تونس الفائز بانتخابات 2014 انشقاقات كبيرة هزت صفوفه وغادر العديد من القادة من بينهم رئيس الحكومة يوسف الشاهد الذي أسس حزبه "تحيا تونس" وأصبح ثاني قوة في البرلمان بعد النهضة.

ويجمع المراقبون على أن حزب النهضة يظل المستفيد الأول من خلافات بقية الأحزاب العلمانية المنافسة له، حيث يدعم تشتت الحداثيين مرشحه للرئاسة عبدالفتاح مورو.

وعبر دعوته التي حصدت إضاءا أكثر من 400 شخص، براهن المجتمع المدني على خلق استقطاب جديد يمر بإعادة جميع العائلة القديمة لكسر هيمنة الإسلاميين في الانتخابات.

ويريد المجتمع المدني الانتعاف حول مرشح توافقي بغية توسيع القاعدة الانتخابية، كما يشدد على أنه لن ينحاز إلى طرف على حساب آخر،

حزب حركة النهضة يظل المستفيد الأول من خلافات بقية الأحزاب العلمانية المنافسة له، حيث يدعم تشتت الحداثيين مرشحه للرئاسة عبدالفتاح مورو

يتحرك المجتمع المدني التونسي لمع سيناريو يوصف بالكارثي يتمثل في سيطرة الإسلاميين والشعبويين على الدور الثاني للانتخابات الرئاسية المقبلة مستفيدين من تشتت العائلة الحداثية، حيث يدعو إلى ضرورة توافق الحداثيين على مرشح واحد للرئاسة.

أمينة جبران
صحافية تونسية

تونس - حذر المجتمع المدني في تونس من اكتساح حزب حركة النهضة (إسلامي) وحزب "قلب تونس" لرئيسه نبيل القروي، الذي تحول إلى رمز للشعبوية الصاعدة في البلد، للدور الثاني في الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها والمزمع إجراؤها في 15 من سبتمبر المقبل.

وتعكس المبادرة التي أطلقها نشطاء المجتمع المدني إضافة إلى مثقفين وجامعيين وسياسيين، وتطالب بتوحيد مرشح العائلة الديمقراطية، خشية حقيقية من ألا تكون نتائج الانتخابات الرئاسية في صالح الحداثيين، ما قد ينجر عنه تبعات وخيمة على الديمقراطية الناشئة في البلد.

ووجه نشطاء المجتمع المدني، الأثين، خلال لقاء إعلامي، نداء إلى جل مرشحي العائلة الديمقراطية بهدف الاتفاق حول مرشح توافقي، ما يسمح بمواجهة قوية لجميع المنافسين ويعزز من حظوظ الفوز.

وتأتي تحذيرات المجتمع المدني بهدف تجنب "سيناريو كارثي" يسيطر فيه الإسلاميون والشعبويون على الدور الثاني، وعليه فقد طالب بضرورة تكاتف الجهود لإبعاد شبح هذا السيناريو.

وقال هشام سكيك الناشط السياسي لـ "العرب"، "هدفنا إنجاز مرشح العائلة الديمقراطية للمرور إلى الدور الثاني ثم حتى يكون رئيسا للجمهورية". وتابع بقوله "هذا النجاح يمر عبر إفضال مرشح الخصوم والمنافسين الذين ينتمون تحديدا إلى التيار الإسلامي الذين يحملون مشروعا مغايرا عن المجتمع التونسي، إضافة إلى التصدي للشعبوية التي تستغل متاعب الناس لاستقطابهم".

ويرى نشطاء المجتمع المدني أن تعدد مرشحي العائلة الديمقراطية في ظاهره خطوة جيدة غير أنه ضمنيا هو تعدد سلبي ومفرط، حيث يفاقم حيرة الناخبين في اختيار مرشحهم. وتبعا لذلك سيعيق هذا التشتت مرور مرشحي

التأمر تهمة معارضي رؤية الجيش الجزائري لحل الأزمة

الحوار وناشطين، وأكدوا على رفض ما وصفوه بـ "مناورات السلطة للالتفاف على الحراك الشعبي".

وأكد عبدالرزاق مقرري في تصريح له أمام مناضلي وكوادر حمس، على ضرورة الاستمرار بالمشاركة في الحراك الشعبي، وبالانخراط الطوعي في الاحتجاجات السلمية، وبرز ذلك بتجاهل السلطات لمطالب الحراك الشعبي لجميع الأطراف للخروج من نفق الأزمة التي دخلت شهرها السابع.

وبالموازاة مع ذلك أفضى لقاء عقد بداية هذا الأسبوع، وضم فعاليات المجتمع المدني وقوى سياسية معارضة إلى التحضير لوثيقة تجمع كل الأطراف في الطبقة السياسية والمجتمع المدني، تكون عبارة عن خارطة طريق جامعة، تمهد الطريق أمام عقد ندوة وطنية والذهاب إلى انتخابات رئاسية.

وأبدت أحزاب راديكالية كانت تعرف بتكتل البديل الديمقراطي، لينة غير مسبوقا بالتنازل عن مطلب المرحلة التأسيسية، في حين ذهب آراء تداولها ناشطون في اللقاء إلى الذهاب لتجميد العمل بالدستور الحالي، والعمل بما وصفوه بمرحلة ما قبل الدستور، تكون محدودة المدد والمهام والأهداف، لإرساء انتخابات رئاسية "شفافة ونزيهة".

وأن المقاربة تتضمن ترجيح تنظيم انتخابات رئاسية شفافة في أقرب الأجال.

كما نوه قائد صالح بما أسماه "الجهود الوطنية المخلصة التي تبذلها الهيئة الوطنية للوساطة والحوار، وبالنتائج المشجعة المحققة في وقت قصير"، ودعا من وصفهم بـ "الخيريين والشرفاء من أبناء الجزائر إلى تلبية نداء الوطن والمساهمة في إثراء الحوار الوطني".

وفيما أكد قائد صالح على "ضرورة التمسك بالخيار الدستوري وضرورة تركيز الجهود على تنظيم الانتخابات الرئاسية في أقرب الأجال"، لقطع الطريق أمام دعاة المرحلة الانتقالية لتحقيق التغيير السياسي في البلاد، تتوسع الهوية بين طرفين بشكل يفاقم الأزمة السياسية في البلاد.

ويشهد عمل لجنة الحوار والوساطة تعقرا غير معلن، فبعد قرار حركة مجتمع السلم مقاطعة دعوة لجنة كريم يونس، الذي أعلن عنه رئيسها عبدالرزاق مقرري في الجامعة الصيفية لحمس، واتهامه للسلطة بتغليب الوجهة الأحادية على حساب مطالب الشعب، أفضل محتجون في مدينة البويرة (120 كلم شرقي العاصمة) لقاء كان مزعما بين لجنة

التحلي بالحكمة والرؤية والتبصر، وأن الجيش تعهد بمرافقة الشعب ومؤسسات الدولة ومسار الحوار في هذه المرحلة وفق مقاربة مدروسة بعناية، ويؤكد نبات موفقه كل مرة حيال الوطن والشعب".

ولفت إلى أن "الجيش يحذر من المساس بالمصالح العليا للوطن التي لا تقبل المساومة بأي حال من الأحوال".

وشدد في حديثه على أن "المرحلة الفصلية التي تمر بها بلادنا تتطلب



تعنتت مستمر

بعد الليونة التي أبدتها أحزاب سياسية معارضة تجاه المرحلة التأسيسية.

وقال الجنرال قايد صالح في تصريح أدلى به الإثنين، بمقر الناحية العسكرية بوههران، إن "الانتخابات تجنبا كل المراحل الانتقالية الوخيمة العواقب التي تروّج لها بعض الأطراف، والتي لا غاية لها سوى تحقيق مصالحها الضيقة ومصالح أسياها، هذه الأطراف التي بدأت تكشف عن حقيقتها لدينا معلومات مؤكدة تؤكد تورطها وستكشفها في الوقت المناسب".

وشدد على أن "الحوار هو السبيل الأمثل الكفيل بالحفاظ على المصالح العليا للوطن، وهو ما أكد عليه رئيس الدولة في رسالته بمناسبة يوم المجاهد".

وتعيد رسائل قايد صالح، الحديث عن دور مفترض ونفوذ عواصم إقليمية في تسيير الوضع السياسي في الجزائر إلى وجهات محددة، وعلى رأسها باريس وواشنطن وموسكو وعواصم عربية أخرى، مما يدفع بمسألة الولاءات الإقليمية والأجنبية للفاعلين في المشهد إلى الواجهة.

وإذا كان الجنرال قايد صالح قد نقل الجدل إلى مستوى الولاءات الخارجية لأول مرة، فإن السجل لم يتوقف منذ

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - توعد قائد أركان الجيش الجزائري الذي يوصف بالحاكم الفعلي للبلاد في الظل، الجنرال أحمد قايد صالح، بكشف روابط خفية بين دعاة المرحلة الانتقالية وبين جهات أجنبية تخطط لاستغلال الوضع السياسي في البلاد لتنفيذ أجنداتها عبر أذرعها الوخيمة.

وأكد قايد صالح أن مصالحه تملك المعطيات والمعلومات وستكشف عنها في الوقت المناسب، وأن الحوار السياسي الذي تديره لجنة كريم يونس، هو السبيل الوحيد للذهاب إلى انتخابات رئاسية في القريب العاجل، وهو ما يؤكد أن سلطة الأمر الواقع غير مكرّثة لا بالمعارضة السياسية ولا بمطالبي الحراك الشعبي.

وجاء موقف الرجل الأول في المؤسسة العسكرية، ليؤيد من اشتداد حالة الاستقطاب بين السلطة وبين الحراك الشعبي، الذي يتوعد هو الآخر بتصعيد الاحتجاجات خلال الأسابيع القادمة، الأمر الذي سيؤوض فرص الحل المرضية لجميع الأطراف، لاسيما